

دور الأمن القانوني في المجال الضريبي في ترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر

The role of legal security in the tax field in promoting agricultural investment in Algeria

Dawr al-amn al-qānūnī fī al-majāl al-ḍarībī fī tarqiyat al-istithmār al-Fallāḥī fī al-Jazā'ir

د / البرج محمد

ط/د عبيد عبد الناصر *

أستاذ محاضر أ كلية الحقوق والعلوم

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة

السياسية جامعة غرداية رئيس: prfu: فعالية التأطير

غرداية مخبر السياحة ، الإقليم والمؤسسات

القانوني للاستثمار الفلاحي في الجنوب الجزائري

abid.abdelnacer@univ-ghardaia.dz

elbordj.mohammed@univ-ghardaia.dz

تاريخ نشر المقال: 2024/09/25

تاريخ قبول المقال: 2024/09/06

تاريخ إرسال المقال: 2024/05/18

الملخص:

يتطلب الاستثمار الفلاحي تجسيد الأمن القانوني في المجال الضريبي، وهو ما يسعى إليه المشرع ، ابتغاء تشجيع الاقبال على العملية الاستثمارية في الجزائري، وبالرغم من تطبيق فكرة الامن القانوني وبلورتها في مبدا ثابت من خلال جعلها مبدا مكفول دستوريا، رسخ الارتياح النسبي لدى اصحاب المراكز القانونية وشعورهم بالطمأنينة والثقة، في تصوراتهم المشروعة مع الضمانات المطروحة، الا ان المعوقات تحول دون الوصول الى الهدف المنشود بصفة غالبية لكون الجزائر دولة فتية في هذا المجال وعليها ان تستدرك ذلك من خلال الاصلاحات المناسبة التي يتبناها المشرع كل مرة.

* المؤلف المرسل

دور الأمن القانوني في المجال الضريبي في ترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر

الكلمات المفتاحية : الأمن القانوني في المجال الضريبي ، الاستثمار الفلاحي ، الثقة المشروعة ، الضمانات القانونية ، الثبات التشريعي

Abstract:

One of the requirements of agricultural investment, the embodiment of legal security in the tax field, which is what the legislator seeks, in order to encourage the demand for the investment process in Algeria, and despite the application of the idea of legal security and crystallization in a fixed principle by making it a constitutionally guaranteed principle, established the relative satisfaction of the owners of legal centers and their sense of tranquility and confidence, in their legitimate perceptions with the guarantees offered, but the obstacles prevent reaching the desired goal predominantly because Algeria is a state Young women in this field and they realize this through the reforms adopted by the legislator every time.

Keywords:

legal security in the tax field, agricultural investment, legitimate trust, legal guarantees, legislative stability,

مقدمة

يشكل الأمن القانوني الدعامة الرئيسة لبعث الاستثمارات في الجزائر وهذا ما تجسد لأول مرة من خلال نص المادة 34 من التعديل الدستوري¹ 2020 في فقرته الرابعة، لان المشرع الجزائري لمس ضرورته في جميع نواحي الحياة، التي تبعث على تحقيق التنمية عموما والاقتصادية خصوصا .

تكمن أهميته في ترسيخ الشعور بالأمان، والحماية القانونية للمستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجانب مقيمين أو غير مقيمين أو حتى أفراد عاديين ما ينعكس بالإيجاب على الدولة راعية الاستثمار، ولإن المستثمر تاجر بطبعه يهدف الى الربح، دائما يبحث على الاستقرار الضريبي، والثبات القانوني خوفا من المفاجئات التي تطرأ كالتعديلات القانونية أو الالغاءات أو قوانين جديدة²، عكس ما تعاقد

¹ المادة 34 / 4 من التعديل الدستوري 2020 المؤرخ في 15 جمادى الاولى الموافق ل 30 / 12 / 2020 ج ر عدد 82

² يوسف عبيدات ، الأمن القانوني و دوره في تحفيز الاستثمار ، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ، السنة الثامنة جزء 2 عدد

9 عام 2021 ص 305

دور الأمن القانوني في المجال الضريبي في ترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر

عليه في السابق ، وتحدث الصدمات الغير متوقعة كفرض ضرائب جديدة أو رفع قيمتها بحجة ما تمليه الظروف و مواكبة التطورات .

و للحد من مزاجية السلطة التنفيذية ، عمد المشرع الى تقنين مبدأ الأمن القانوني، لمواجهة النقص في الضمانات والتحفيزات، التي تبعث على الارتياح لدى المستثمر ، بهدف استقطاب الاستثمارات وبعث التطور الاقتصادي المأمول، وجعل المستثمر في أريحية قانونية تضمن حقوقه وتوقعاته المشروعة بعيدا عن المخاطر والعوائق التي تؤدي إلى الخسارة و فقدان رأس المال وبالتالي يدخل في حالة الاحباط إذا كيف يحمي استثماراته ؟، وكيف يضمن دوام مضلة الأمن القانوني، وهذا ما يدفعنا الى طرح اشكالية :

ماهو الدور الذي يلعبه الأمن القانوني في المجال الضريبي لتشجيع الاستثمار الفلاحي في الجزائر؟

سنتناول في ورقتنا البحثية هاته الاجابة على هاته الاشكالية، وما تجسد من خلال القوانين الجزائرية الاخيرة من دستور وقانون الاستثمار 22-18 وقانون الضرائب، الى جانب راي الفقهاء في مبدأ الأمن القانوني، باتباع المنهج التحليلي وتقسيم الموضوع الى محورين :

المبحث الأول : الأمن القانوني الضريبي من الفكرة الى التجسيد في مجال الاستثمار الفلاحي .

المبحث الثاني : انعكاسات تطبيق مبدأ الامن القانوني الضريبي على الاستثمار الفلاحي

المبحث الأول: الأمن القانوني الضريبي من الفكرة الى التجسيد في مجال الاستثمار

الفلاحي

تستوجب العملية الاستثمارية في الجزائر وجود استقرار تشريعي يبعث على الطمأنينة والوثوق في المنظومة التشريعية، وخاصة المجال الضريبي وهذا ما يستدعي توفر الأمن القانوني في هذا المجال ، الذي يبعث على الارتياح و الشجاعة لدى المستثمرين في القطاع الفلاحي .

نتناول هذا المبحث في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول : مدلول الأمن القانوني

يعتبر الأمن القانوني أحد المفاهيم التي تحمل مدلولها حسب المجال الذي تستعمل فيه، وحسب الفترة الزمنية التي تعاصره، فهو ذو بنية إيديولوجية³، تجمع ما بين السياسة والثقافة و الإقتصاد و الإجتماع، بل يتعدى إلى جميع ميادين الدولة، فمصطلح الأمن القانوني يُقَرَّن بين الأمن و القانون، فالأمن هو ذلك الشعور بالراحة والطمأنينة، وأما القانون فهو تلك القواعد القانونية التي تكفل تنظيم سلوكيات الأفراد في المجتمع⁴، وتعاملهم مع الدولة، أو تلك القواعد التي تحفظ سير الدولة، وتحدد الواجبات، وتحفظ الحقوق.

الفرع الأول : تعريف الأمن القانوني

في الواقع لم يُعرف لهذا المصطلح تعريف محدد في مختلف القوانين، لكونه واسع الإستعمال، ودائم التواجد في كل المجالات، لأن دافع وجوده يتحقق من ظروف إستعماله في بيئة معينة، ولهذا أستعين بمدلوله فقط ، من طرف فقهاء القانون ورجال القضاء.

فهناك من أعطاه تعريف على أنه حق الانسان في الأمان ، ومن هذا المنطلق عرف بأنه :

"كل ضمانة تهدف الى تأمين حسن تنفيذ الالتزامات، وتتافي عدم الوثوق في القانون بما يؤمن حق الأفراد بالأمان"⁵

وهناك من ذهب في تعريفه إلى تبني فكرة الثقة المشروعة التي إستمدّها من المعنى حيث عرفه بأنه:

³ محمد سالم كريم، دور القضاء الدستوري في تحقيق مبدأ الامن القانوني، جامعة القادسية ، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ، عدد 2 مجلد الثامن ، كانون الاول 2017 ص 318-

يسري محمد العصار، دور الاعتبارات العلمية في القضاء الدستوري، دار النهضة العربية ، القاهرة سنة 1999 ص 245.

⁵ شول بن شهرة ، ايت عودية محمد بلخير ، الأمن القانوني كقيمة جاذبة للاستثمار الاجنبي في الجزائر ، دراسات في الوظيفة العامة ، المجلد 3 عدد 2 ديسمبر 2018 ص 7.

"كل وضعية بالواقع تستشف من وضوح ودقة قواعد القانون، المطبق حتى يمكن للفرد أن يعرف حقوقه وواجباته ويتخذ موقفا على ضوء ذلك"⁶.

الفرع الثاني : مبادئ الأمن القانوني

لتوفر الأمن القانوني وتحقيقه لابد من توافر مجموعة من الشروط ، التي تعتبر مبادئ هامة على أساسها تتجسد أرضية الضمان القانوني لتنفيذ الالتزامات ، وهذه المبادئ تتمثل فيما يلي:

1 _ مبدأ عدم الرجعية في القاعدة القانونية :

يعد هذا المبدأ من أهم المبادئ التي يقوم عليها الأمن القانوني، لأن تنفيذ الإلتزامات مرهون بثبات القاعدة القانونية، بمعنى أن القانون الجديد لا يجب أن يسري على إلتزام قد حدث في ظل قانون سابق، أي أن التشريع الجديد لا يقع على ما تم قبل نفاذه، و يُستقى ذلك من خلال ما ورد في المادة الثانية من القانون المدني الجزائري في الفقرة الأولى "لا يسري القانون إلا على ما يقع في المستقبل، ولا يكون له أثر رجعي". كما نلمس ذلك في قانون العقوبات الذي يعتبر الفعل المجرم الذي حدث في وقت مضى وقررت له عقوبة معينة ، لا تطبق عليه عقوبة أخرى أستحدثت في القانون الجديد. حسب ما جاء في المادة 46 من قانون العقوبات الجزائري.

إلى جانب ما جاء في الدستور لسنة 2020 الذي منعت صراحة إحداث أي ضريبة على أثر سابق في المادة 82" لا تحدث بأثر رجعي أية ضريبة، أو جباية، أو رسم أو أي حق كيفما كان نوعه"⁷.

2 _ مبدأ الثقة المشروعة :

⁶ بلحمزي فهيمة ، الامن القانوني للحقوق والحريات الدستورية ، اطروحة دكتوراه في القانون العام ، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017/2018، ص 51.

⁷ محمد بوكماش ، خلود كلاش ، مبدأ الامن القانوني ومدى تكريسه في القضاء الاداري ، مجلة البحوث والدراسات عدد 24، سنة 2017 ص 150

دور الأمن القانوني في المجال الضريبي في ترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر

والمقصود بها عدم إصدار القوانين بطريقة مفاجئة، تباغت الأفراد وتخالف توقعاتهم المشروعة، التي تبنى على موضوعية على أساس قوانين قائمة⁸، وهي في الأصل ذلك التخمين البديهي الذي يطال نفسية الأفراد بأن القوانين المجردة التي تصدر من طرف سلطات التشريع أو السلطات التنفيذية على شكل لوائح تنظيمية و إدارية يجب أن يعلم بها المخاطبون بها بداية كمشروع يدرس ثم يناقش ثم يحال على المصادقة ومن ثم التنفيذ، وتناولت محكمة العدل الخاصة بالمجموعة الأوروبية تعريف الثقة المشروعة "بانها كل وضعية في الواقع تسمح للأفراد من معرفة واجباتهم وحقوقهم على ضوء قانون يتسم بالدقة والوضوح مالم يقرر خلاف ذلك"⁹.

ويليه مبدأ المشروعية الذي يجسد سيادة القانون على كل السلطات في الدولة وأن القانون رأس الهرم في الدولة هو يُعلى ولا يُعلى عليه، ويجب على هاته السلطات إحترام القانون، بدءا بالدستور إلى آخر اللوائح التنظيمية، لأن القانون هو نتيجة إندماج مجموعة من المصادر المكتوبة والمبادئ العامة المستنبطة من القضاء والعرف، التي تكرر المشروعية على أرض الواقع"¹⁰.

3 _ مبدأ تقييد الاثر الرجعي للحكم بعدم الدستورية :

يعتبر تقييد سريان القوانين على ما مضى من الزمن و إقتصار سريانها على وقت نفاذها فقط، وإنعدام الاثر الرجعي لها، مما يؤدي إلى إحداث إستقرار من جهة وإحداث الأثر مباشرة، وبصدور القانون الجديد يتم إلغاء أو تعديل القانون القديم إلا انه لا يلغي المركز القانوني الذي تم في القانون السابق أو إلغاء الإلتزامات وتبقى آثاره سارية¹¹، ويرجع هذا الأمر إلى دستورية القوانين أو عدم دستوريته إلا أن الأثر الناجم عنها يبقى هو المعضلة التي جعلت من نخبة من المفكرين يسعون الى

⁸ بلحمزي فهيمة ، مرجع سابق ص 59

⁹ محمد بوكماش ، خلود كلاش ، مرجع سابق ، ص 145

¹⁰ بلحمزي فهيمة ، مرجع سابق ، ص 356

¹¹ محمد بوكماش ، خلود كلاش ، مرجع سابق ، ص 140

دور الأمن القانوني في المجال الضريبي في ترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر

ايجاد ضوابط تمكن من تحديد الاثر الرجعي لاصدار احكام بعدم دستورية القانون حتى تتسنى حماية الحقوق، وذلك ضمان يستند عليه تفعيل الأمن القانوني¹².

4 _ مبدأ احترام الحقوق المكتسبة :

تبنت المادة 34 من دستور 2020¹³، حماية الحقوق والحريات العامة، إذ لا يسمح لأي شخص طبيعي أو أية سلطة عامة ، إنتهاك حقوق الأفراد أو التعدي عليها، سواء كانت مكتسبة، أو الحائز عليها بقوة القانون ، أو يكفلها الدستور، كالحق في التملك أو الجنسية وغيرها من الحقوق .

وعلى إعتبار أن الحق المكتسب عرف بأنه " ذلك الحق الناشئ عن تصرف قانوني والذي ينشئ مركزا قانونيا"¹⁴

الفرع الثالث : خصائص الأمن القانوني

يتميز الأمن القانوني على غيره من المفاهيم الأخرى بمميزات وخصائص أهمها :

1 _ من مؤشرات دولة القانون :

إن وجود الأمن القانوني في دولة ما يعطيها صفة دولة القانون، ويجعل من السلطات تخضع للقانون بصفة عامة، وتمارس كل سلطة صلاحياتها في الحدود المخولة لها تحت مظلة القانون، لكون ممارسة السلطة ليس إمتياز لطرف على حساب أطراف أخرى وإنما هو تفويض الجماعة لجهة معينة العمل على تحقيق العدالة وحماية الحقوق والإلتزام بالواجبات، في ضل إحترام الحقوق والحريات وتوفير الحياة المستقرة الآمنة، وهذا ما يجعل دولة القانون تحظى بالإحترام و الإستقرار¹⁵.

¹² بلحمزي فهيمة ، ، مرجع سابق ص 35

¹³ المادة 34 من الدستور الجزائري المعدل والمتمم بموجب المرسوم الرئاسي 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 ج ر عدد 82.

¹⁴ محمد بوكماش ، خلود مرجع سابق ، ص 150.

¹⁵ وليد حسن المدلل، سيادة القانون وادوات الرقابة والمسائلة في قطاع غزة في ضل الانقسام، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد 23، عدد 02 ، سنة 2015 ، ص 03 .

2 _ صفة العمومية :

ميزة العمومية التي يتميز بها مبدأ الأمن القانوني، مستقاة من خصائص القاعدة القانونية، وهي مخاطبة الكل، سواء الأفراد بذواتهم أم كل العلاقات التي تحمل روابط ومناخ تطبيقها، كما أنها لا تحدد أشخاص معينين في خطابها أو روابط بالذات، بل هي للجميع، وهذا ما ينفي عنها صفة التحيز وإعطاء الأمان لأشخاص أو فئات دون الآخرين¹⁶.

3 _ صفة الطبيعة الآمرة :

هو شرط و واجب التقيد به من طرف السلطة العامة في الدولة، و واجب الالتزام بتطبيقه، تجسيدا لمبادئ العدالة المقررة دستوريا، وهو الأمر الذي يتبناه المشرع في الحفاظ على القيم والمبادئ داخل المجتمع، بقوة القانون¹⁷.

4 _ صفة التشاركية :

يتشارك ويتساوى كل سكان العالم في مطلب الحق في الأمن القانوني، دون تميز أو استثناء ، وهذا ما يكفله القانون الدولي الانساني ، لكل البشر، و يفرضه على حكومات الدول، ويلزمهم بالسهر على تنفيذه والعمل على حماية حقوق الانسان، وضمان حريته الاساسية، والامن القانوني واحد منها .

فعلم الافراد بحقوقهم وواجباتهم تحت سلطة القانون ، يخلق بيئة آمنة ومستقرة ومطمئنة مما يؤدي للمحافظة على المراكز القانونية في المجتمعات لكل فرد، ولهذا يعتبر حق الافراد في الامن القانوني في جميع انحاء المعمورة حقا مشتركا بينهم¹⁸.

¹⁶ د/ عبد الرزاق حسين يسين ، المدخل لدراسة القانون وفقا لاحكام قانون المعاملات المدنية الاتحادي رقم 5 لسنة 1935، لدولة الامارات العربية المتحدة ، الكتاب الاول ، نظرية القانون ، ط 2 سنة 1999، ص 26.

¹⁷ محمد زيلاجي ، اصلاح القضاء دعامة لتحقيق الامن القانوني وضمانة لحق النقد ،مجلة المناصرة ، عدد 16 سنة 2014 ص 335 ،

¹⁸ د/ عبد الحق لخداري ، مبدا الامن القانوني ودوره في حماية حقوق الانسان ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تبسة ، سنة 2016 ، ص 5.

5_ صفة القابلية للتطور :

على اعتبار تغير المجتمعات، وحصول الظواهر المستجدة وتطورها يبقى الإنسان في دوام البحث عن مسايرة ركب التطورات، وبحكم التأثير بالغير والمحيط في مختلف الميادين التي تتعلق بحقوق الإنسان وحفظ كرامته وحقوقه وحرياته، لإرساء بيئة آمنة ومستقرة، تبعث على التطور والرقى في ظل نظام قانوني منصف وعادل.

6 _ صفة العالمية :

إن حتمية التعاملات الدولية، تستوجب وجود أرضية تتسم بالاستقرار والثبات، حتى تباشر الأعمال الدولية في سلاسة وهدوء، فوجود الأمن القانوني الدولي تلتزم الدول باحترام القواعد القانونية الدولية والأعراف الدولية التي تضبط العلاقات الدولية، وبالتالي تكرر حماية حقوق الإنسان لأن هاته الحقوق ليست إقليمية أو محلية تخص بلد معين فقط بل هي مطلب عالمي بجميع الامتيازات التي يكفلها القانون الدولي، تهدف الى دعم الاستقرار والنمو للمجتمعات الإنسانية، ومنه تكون سمة العلاقات الدولية ذات شمول و احترام للآخر حتى تؤدي الوظائف المنشودة في إطار القانون الدولي¹⁹.

وعلى منهج المحاكم الدولية التي أشارت لمبدأ الأمن القانوني كحتمية يجب تجسيدها وإضفاء الطابع الدولي عليها عملت السلطات الوطنية بهذا المبدأ نتيجة صفة الالتزام المكتسبة من قواعد القانون الدولي، الذي يحكم العلاقات الدولية.

المطلب الثاني : تطبيقات مبدأ الأمن القانوني الضريبي في التشريع الجزائري على

الاستثمار الفلاحي

يهدف المشرع الجزائري في هذا السياق إلى تشجيع الإستثمار في القطاع الفلاحي، بتوفير بيئة قانونية وضريبية مواتية، بغرض جلب الاستثمارات الداخلية والخارجية لتعزيز النمو الاقتصادي من خلال ما ورد في القوانين المختلفة التي تناولت تطبيق المبدأ وهي :

¹⁹ عبد الحق لخزاري ، المرجع السابق ، ص 07 .

الفرع الأول : في الدستور

بما أن الدستور هو هرم القوانين، فقد أرسى التعديل الدستوري لسنة 2020 مبدأ الأمن القانوني صراحة في الفقرة 14 من الديباجة، وتأكيدا في نص المادة 34 التي دلت على وجوب سهر الدولة على تحقيق الأمن القانوني، والعمل على توضيحه وشرحه وإستقراره من خلال سن التشريع الذي يحفظ الحقوق والحريات بصفة عامة ولا يكون سلاحا في يد السلطات العامة ضد حقوق ومصالح الأفراد و توقعاتهم المشروعة .

واستنادا إلى المادة 82 من التعديل الدستوري الاخير في الفقرة الأولى، والفقرة الثانية التي تبين مبدأ المساواة بين كل المكلفين بالضريبة، وعدم الرجعية بالأثر الضريبي أو الجبائي مهما كان شكله ونوعه حماية للمكلفين.

الفرع الثاني : في قانون الاستثمار

على غرار قوانين الاستثمار السابقة، فعل قانون 22-18 الخاص بالاستثمار، خاصية الثبات التشريعي وعدم الرجعية في المادة 13 منه، التي تعتبر أحد مقومات الأمن القانوني، وكما هو معروف أن الجزائر كانت قد قدمت طلبا للانضمام لتكتل البريكس²⁰ في سنة 2023 فاعتمدت على مراعاة الشروط التي تسمح لها بذلك ، ومنها تحقيق ظروف الأمن القانوني للاستثمارات.

الفرع الثالث : في قانون الضرائب

يقصد بالأمن الضريبي هو جعل المخاطبين الخاضعين للضريبة في إهتمام المشرع الجبائي، وذلك بمراعاة المراكز المالية لهم، وتحصينهم بالضمانات الكافية لحمايتهم، ولكون النظام الجبائي معروف عنه عدم الاستقرار والتعقيد، مما ألزم المشرع الجبائي إلى إحداث إصلاحات ، لتدارك العجز

²⁰ منظمة البريكس ، تجمع اقتصادي يضم مجموعة من الدول البرازيل ، روسيا ، الهند ، الصين ، وجنوب افريقيا ثم تم قبول انضمام 06 دول اخرى ابتداءا من 1 جانفي 2024 وهي السعودية والامارات ومصر والارجنتين واثيوبيا وايران .

دور الأمن القانوني في المجال الضريبي في ترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر

والقصور في النصوص التشريعية الجبائية ، وعليه أقر المشرع آليتين لتدعيم مبدأ الأمن القانوني و يعتبر أن كضمانات للمكلف بأداء الضريبة وهما المحرر الجبائي وإعادة مراجعة قرار الإدارة.

نتناول هذا الفرع على النحو الآتي :

1. آلية المحرر الجبائي :

هو اجراء أدرج في الاجراءات الجبائية خلفا لما يعرف بطلب الاستشارة الجبائية ،والكم الهائل من التساؤلات التي يطرحها المكلفين بالضريبة على إدارة الضرائب وطلب الوضعية القانونية لمسألة ،أو وضعية ضريبية ما ،وقد ذكره المشرع الجزائري بموجب قانون المالية لسنة 2012 في المادة 47²¹ ومفادها منع الادارة الضريبية من اجراءات تفعيل زيادات على ما سبق من الاخضاع الضريبي²². وقد عرفته المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 12-334²³ بأنه طلب مستعجل "يقدمه المكلف لمصالح الادارة الضريبية ،حتى يكون كضمان له في حالة تغيير مفاجئ منها لاي قرارات تخصه .لان المحرر الجبائي يبعث على ارساء جو الثقة بين الادارة الضريبية والمكلف .وللاستفادة من المحرر الجبائي نص المشرع في قانون الاجراءات الجبائية في المواد 174 مكرر ، و174 مكرر²⁴ من الباب السابع مكرر الخاص بالمحررات الجبائية لسنة 2024 شروط الاستفادة من الضمان التي يخولها المحرر الجبائي .

2 - آلية إعادة المراجعة لقرار الادارة الضريبية :

وهو طلب للمرة الثانية يتضمن طلب اعادة النظر والمراجعة في القرارالذي اتخذته الادارة الجبائية ،في اجل شهرين في حالة ان الطلب الاصلي لا يستجيب للوضعية التي قدمها المكلف ، ولتقديم هذا

²¹ المادة 47 من القانون 11-16 المؤرخ في 28 ديسمبر 2011 ، ج ر رقم 72 مؤرخة في 29/09/2011 ، المتعلق بقانون المالية لسنة 2012،

²² قسايسية عيسى ، المحرر الجبائي في القانون الجزائري ،المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية ، ص317

²³ المادة 02 من المرسوم التنفيذي ، رقم 12-334، المؤرخ في 18/09/2012 ، ج ر رقم 50 مؤرخة في 12/09/2012 متعلق بالمحرر الجبائي.

²⁴ المادة 174 -174 مكرر1 من قانون الاجراءات الجبائية لسنة2024، محدثة للمادة 47 من قانون المالية لسنة 2012.

الطلب استوجب المشرع مجموعة من الشروط تضمنتها المادة 174 مكرر 1 من قانون الاجراءات الجبائية لسنة 2024.

المبحث الثاني: انعكاسات تطبيق مبدأ الامن القانوني الضريبي على الاستثمار الفلاحي

يؤدي تطبيق مبدأ الامن القانوني في المجال الجبائي على الاستثمار الفلاحي، الى عدة افرازات ايجابية، نتيجة الشعور بالأمن وتوقع الاستقرار والتقليل من المخاطر التشريعية الضريبية، مما يشجع المستثمرين الفلاحيين على الاقبال ومزاولة استثماراتهم بكل اريحية، وتبرز هاته الانعكاسات على طرفي العلاقة من مستثمر والدولة المضيفة فيما يلي.

المطلب الأول : أطراف العلاقة الاستثمارية

تتضمن العلاقة الاستثمارية أطراف ، كل يبتغي مصلحته من العملية، إلا أن الملاحظ أن الدولة الجزائرية في المجال الاستثماري عامة ، والفلاحي خاصة قدمت الكثير من التنازلات والتسهيلات للمستثمر في شكل تحفيزات جبائية ، وهذا ما يعكس تطبيقاً للمبدأ على الطرفين فيما يلي :

الفرع الأول: فئة المستثمرين

حدد قانون الاستثمار 18-22 مفهوماً للمستثمر في المادة 03 بأنه: " ذلك الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقوم بإنشاء استثماراً معين سواء كان هذا الشخص وطني أو أجنبي يقيم في التراب الوطني أو غير مقيم فيه²⁵، ومن هذا المنظور نلاحظ أن المشرع لم يفرق بين المستثمرين ولم يخص في تعريفهم سوى بالتسمية، الا ان التعامل معهم بمبدأ حرية الاستثمار والمساواة والشفافية وهذا تجسيد للأمن القانوني. وهذا ما ورد في المادة 03 من قانون الاستثمار 18-22.

فالمستثمر الأجنبي له دوافع للاستثمار في دولة أخرى ، بحيث أنه يبحث عن الربحية وهذه مصلحة خاصة وعن الضمانات القانونية التي تحمي استثماره ورأس ماله ، من جهة والدولة التي ينتمي اليها تبحث عن مصلحة عامة لها ، ففي عملية تصديرها لرأس المال الى بلد اجنبي عنها فذلك

²⁵ المادة 03 من قانون 18-22 الخاص بالاستثمار .

دور الأمن القانوني في المجال الضريبي في ترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر

تشجيع لسياساتها الخارجية والولوج الى الاسواق العالمية من خلال فروعها ، والبحث عن التوسع ، وتقليل التكاليف

الفرع الثاني : الدولة و الأجهزة الإدارية (السلطات العمومية)

تقوم الدولة بوضع النصوص التشريعية و التنظيمية فيما يتعلق بقطاع الاستثمار وعرض أكبر عدد من التحفيزات والتسهيلات الضريبية ، ما يبرز مدى حاجتها الى استقبال طلبات الاستثمارات الوطنية والاجنبية، في المجال الفلاحي التي تراهن عليه كبديل استراتيجي دائم عن المحروقات، لما فيه من الايجابيات وتحقيق الأهداف ، و من جهة أخرى تخفيف العبء الضريبي على عاتق المستثمر ، مما يجعله يستقر في إنجاز مشروعه و يحقق نجاحات و بالتالي ينعكس إيجابا على المجتمع و الدولة.

فالاستثمار في القطاع الفلاحي يعتبر اهم قطاع يخلق الثروة، و خادم للاقتصاد وينتج حاجيات الدولة من الغذاء، ويمتص البطالة باعداد معتبرة وبالتالي يحقق الاكتفاء الذاتي والامن الغذائي، فيصدر الفائض الى الخارج مما ينعش التجارة الخارجية والتبادل التجاري وعليه ينعكس بالإيجاب على الاقتصاد الوطني، الى جانب توفير المواد الاولية للصناعات التحويلية الغذائية للإنسان والحيوان .

يعد القطاع الفلاحي من الناحية الاجتماعية من أكبر القطاعات التي توفر مناصب الشغل و إمتصاص للبطالة، ما يعكس الاستقرار الاجتماعي، والرفاه الاجتماعي، ونقص الآفات الاجتماعية .

و لا يمكن إهمال العنصر المهم في الموضوع ، وهو الجانب الجبائي لان الجباية هي محرك دوايب الدولة من جميع النواحي ، وهي المورد الرئيسي للخزينة العمومية ، وحتى تتسع الدائرة الضريبية لابد من خلق مصادر التمويل لها وذلك لا يتأتى إلا بتوفير أمن ضريبي يسمح بإنشاء

المشاريع الاستثمارية تتميز بالتعدد والتنوع والانضباط الجبائي ، وكل هذا يتجسد من خلال بيئة امنية وسلسلة تخدم الرغبة في الاستثمار و الصالح العام .²⁶

المطلب الثاني: معوقات تجسيد فكرة الأمن القانوني الضريبي على ترقية الاستثمار

الفلاحي في الجزائر

يكتسي الامن القانوني اهمية بالغة ، في تثبيت المراكز القانونية والتي بدورها تبعث على استقرار المعاملات ، الا انه مرهون بمجموعة من العوامل التي تعيق تحقيقه ، على الوجه المطلوب ، منها ما يتعلق بالجانب القضائي اولا والتشريعي ثانيا والقانوني ثالثا ومعوقات ادارية رابعا الى جانب معوقات اخرى خامسا .

نتناول هذا المطلب في الفروع الآتية :

الفرع الأول : معوقات قضائية

تقوم السلطة القضائية بدور الحماية و الضمان التي يقرها الدستور، و من خلال ترسانة من القوانين الأخرى ، فكلما كانت السلطة القضائية مستقلة و متمتعة بالقوة القانونية تحققت ممارسة الحريات وتجسد الأمن القانوني وبالتالي فمصادقية القضاء هي المعيار المحوري في استقطاب الاستثمارات ، الوطنية والأجنبية ، بيد أن السلطة القضائية لا تخلو من مسالة الاستقلال التام ، وحماية القضاة التي تؤرق المشرع الجزائري ، مما الزم الدولة الى تفعيل إصلاحات ، تهدف الى تحسين الدور القضائي ، وسير العدالة والاسراع في فض النزاعات والفصل فيها ²⁷، وخاصة ما يتعلق بالمنازعات الضريبية ، وتبسيط اجراءات الطعون الإدارية و إجراءات التقاضي ، واختصار الوقت ،

²⁶ - خليفة جندي ، التحفيزات المالية كألية لجلب الاستثمار الاجنبي في التشريع الجزائري ، اطروحة دكتوراه ، تخصص قانون الاستثمار ، جامعة عمار ثلجي ، ص 32

²⁷ عبد الله لعويجي ، الامن القانوني وعوائق تحقيقه في الجزائر ، مقال ، مجلة البحوث في العقود وقانون الاعمال ، مجلد 06 عدد 02 (2021) ص 107

دور الأمن القانوني في المجال الضريبي في ترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر

لأهمية الجانب الجبائي المستقر والشفاف في إرساء أرضية الأمن القانوني الضريبي ، الذي يعود بالاجابية على الاستثمارات والاقتصاد الوطني بصفة عامة.

إلا أن هذا الأمر يبقى منقوص المصادقية لعدم وجود التوافق بين السلطة القضائية والادارة ، فهناك أحكام صدرت عن الجهات القضائية مهمورة بالصيغة التنفيذية ، لكنها لم تحترم ولم تنفذ من طرف الادارة

الى جانب الاجتهاد القضائي غير مستقر والغير مساير للتطورات التي تحدث في الساحة الاقتصادية ، فهو عامل يضاف الى معوقات تجسيد الامن القانوني في الجزائر²⁸ .

الفرع الثاني : معوقات تشريعية

من مهام البرلمان سن قوانين أو المصادقة على قوانين طرحتها الحكومة ، أو اقتراح مشاريع ، وهذا ما يخلق حالة من تنازع الاختصاص في وضع القوانين ، فالدور الرقابي للبرلمان يجعله في شبه تصادم مع السلطة التنفيذية ، الأول بحجة المحافظة على بسط الأمن القانوني والثانية ترى أن الظروف تستدعي ذلك ، ومن هنا نتطرق لعناصر هاته المعوقات فيما يلي :

1 - ذات الارتباط بتركيبة البرلمان :

يمارس البرلمان مهامه من خلال الصلاحيات التي رسمها الدستور ، بآليات المراقبة الاقتراح بالتعديل أو الالغاء الا ان نوع النظام يلعب دورا هاما ، ففي الجزائر تبقى صلاحيات البرلمان محدودة ، لان دور الحكومة يمتد اليه الى حد التدخل في عمله ، فالحكومة تعمل على طرح مشاريع قوانين تتعلق بالمجال التشريعي أو إختصاصها في المجال التنظيمي أو المجال العادي أو غيرها ، وهذا ما يفسر امتداد سلطة الحكومة كسلطة تنفيذية في عمل السلطة التشريعية ، هذا من جانب ومن جانب اخر ، المستوى التاهيلي بسيط جدا لجل اعضاء البرلمان ، ما يجعل قدرتهم على مناقشة مشاريع قانونية

²⁸ محمد غلاوي ، معوقات تحقيق الامن القضائي ، حالة الجزائر نموذجا مجلة العلوم السياسية والقانون المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، المجلد 03، عدد 15 ، ماي 2019 ص 225-227.

هامة غير كفئة لدولة بحجم الجزائر ، مما يخلف هيمنة الحكومة على القرارات ²⁹، وجعل البرلمان سوى مطية الشرعية لتمرير القوانين ، دون مراعاة حق الأغلبية في اتخاذ القرار.

2 - غموض النص والفراغ التشريعي

يحتاج ارساء الأمن القانوني إلى قوانين واضحة ومفهومة ، حتى يستوعبها المستثمر الفلاحي او غيره ، فجل القوانين الضريبية تعبر عائقا كبير في مواجهة ارادة المستثمرين ولهذا تحتاج الى خبراء في الجباية لفك ضبابيتها وتبسيطها للعامة ، حتى لا يكون خوف من جانب المتعاملين الاقتصاديين في الولوج الى عالم الاستثمار الجزائري ³⁰.

3 - التضخم التشريعي وكثرة الاستثناءات التشريعية

تزايد عملية اصدار القوانين سنويا ، بدون امر يستوجب اصدارها ، ما يخلق تراكم القوانين وتكدسها وبالتالي يفقدها المصادقية والوضوح لوجود التضارب من جهة والغموض من جهة اخرى في مسألة واحدة نجد اكثر من نصين او ثلاث ، كما تعتبر الاستثناءات التشريعية معيqa يضاف الى صعوبة تجسيد الامن القانوني ، لان بحث المشرع عن المفاضلة بين اهداف يراها اجدر بالرعاية ، واهداف تحفظها القواعد القانونية وبالتالي التعدي على هاته القاعدة التي هي الاصل ، وكل هذا في موضوع واحد ، ومن هنا كان من الأوجب على المشرع مراجعة سياسة التقرير ، والدخول في خانة الاستثناءات ³¹.

الفرع الثالث: معوقات قانونية وإدارية

نتناول هذه المعوقات على النحو الآتي :

1- معوقات قانونية

²⁹ عبد الله لعويجي ، مرجع سابق ، ص108.

³⁰ مريم ياحي ، الامن القانوني والاستثمارات في الجزائر ، مجلة الدراسات والبحوث القانونية ، جامعة المسيلة ، عدد09 سنة 2018 ، ص 57.

³¹ فهيمة بلحمزي ، مرجع سابق ، ص 57.

دور الأمن القانوني في المجال الضريبي في ترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر

تتعد المعوقات القانونية التي تحد من تكريس الأمن القانوني وتطبيقه ، في المجال الضريبي ، لان تداخل القوانين ينتج عنه تضارب أو تباين في أمر واحد ، ومن ذلك قانون الاستثمار 18-22 وقانون المالية لسنة 2024 ، فغياب توحيد النصوص القانونية ، في مسألة ما يبرز عدم التجانس واختلاط الفهم الصحيح لها ، وهو ما يفرز عدم استقرار المجال القانوني وعدم حدوث الثبات التشريعي الذي ينعكس على ارض الواقع بنفور الاستثمارات وتذبذب المصادر الضريبية الموردة للخزينة العمومية ، إلى جانب غياب اللغة القانونية السليمة لصياغة النصوص يشكل هو الآخر عائق من عوائق بناء صرح الأمن القانوني الذي بدوره يساهم في تصور توقعات مشروعة تحافظ على المراكز القانونية³².

2_عوائق إدارية :

يسعى المشرع الجزائري دائما من تقريب الادارة من المواطن وتسهيل خدمته من طرف المرافق العمومية ، فالادارة الضريبية هي احدى هاته المرافق ، والتعامل معها يؤرق المكلف بالضريبة ، مما يدفع بالكثير منهم يبحث بطريقة او اخرى عن ثغرات التهرب الضريبي ، والتصريح الكاذب ، بسبب نقص الشفافية والعدالة الادارية ، وصعوبة التسوية في حالة حدوث منازعات بين الادارة والمكلف وتقزيم البدائل الاخرى للحلول الودية .

الى جانب الفساد الاداري والبيروقراطية التي تعكر صفو مسار العمل الاستثماري ، من تماطل في الاجراءات ، وطول الوقت للحصول على التصاريح والتراخيص وما يشبه ذلك ، فالادارة دائما هي عنوان تقدم الدول أو العكس .

3 - عوائق أخرى

تبقى العوائق دائما تحول بين رغبة المشرع وهدفه في تطبيق الامن القانوني في المجال الضريبي لتشجيع الاستثمار الفلاحي او غيره ، لان التطور المستمر الذي يعرفه العالم ، لا يسمح بوجود عقبات في وجه تجسيد المشاريع ، لان البقاء لمن يتحكم في التكنولوجيا وعلى راسها الرقمنة ، التي تختصر

³² مريم ياحي ، مرجع سابق ، 57.

دور الأمن القانوني في المجال الضريبي في ترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر

المسافات والوقت ، فعدم التحكم فيها في بلادنا أو التحكم فيها بشكل محتشم ومحدود شكل هو الآخر معيق لمبدأ الأمن القانوني .بالرغم من ان وجود المنصة الرقمية لمتابعة الاستثمارات ³³.

ولم تقف المعوقات الى هذا الحد ، بل شملت غياب الدراسات السابقة لموضوع الأمن القانوني مما أثر على عدم تكوين فكرة أشمل و أوسع عليه وعن طريقة دعم وجوده في ارض الواقع وفهم أبعاده والنتائج المتولدة عنه في الجانب الايجابي أو السلبي للعمل على الاقتداء بها أو توخيها مستقبلا .

الا ان محاولة المشرع الجزائري تقليد الأنظمة الغربية وخاصة الفرنسية منها ، ومحاولته اجراء الاسقاطات التشريعية ، حال دون ذلك لان التباين بين المجتمع الفرنسي أو الألماني أو غيره والمجتمع الجزائري مختلف تماما ، سواء في اللغة أو الدين أو السلوك الاجتماعي أو النمط الاقتصادي ، وعلى جميع النواحي فكيف بتطبيق قانون على أرض لا يمت لها بصلة أبدا ، كما أن ترجمة النصوص القانونية سواء الحرفية أو معناها بعيد كل البعد عن ايصالها بمحتواها الفقهي للمخاطب بها من الجمهور ³⁴ فالمراكز القانونية لا تستقر مدلولاتها من لغة الى لغة فمثلنا في ذلك المادة 10 من مرسوم 91-175 الذي يخص القواعد العامة للتهيئة والتعمير ³⁵ باللغة الفرنسية ليس هو المعنى بالترجمة الى اللغة العربية .

خاتمة

ان الهدف من وضع القانون، هو رسم الحدود بين الحقوق والواجبات وحماية الضعيف من سطوة القوي، ومع تطور وتيرة الحياة وتسارع الأحداث، لا بد أن يستجيب واضع القواعد القانونية لذلك، فالיום ظهرت مراكز قانونية تحتاج الى حماية ، وأمن قانوني يضمن حريات وحقوق الأفراد في الحاضر والمستقبل ، وحتى في الماضي الذي اكتسب فيه هاته المراكز .

³³ المنصة الرقمية ، نصت عليها المادة 27- 28 ، قانون 22-18 الخاص بالاستثمار ، تحدد عمل واهداف المنصة الرقمية ، ج ر رقم 60 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022 ،

³⁴ محيي محمد مسعد ، دور القانون في تكوين ثقافة الانسان ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، سنة 2004 ص 102.

³⁵ المادة 10، من المرسوم التنفيذي 91-175 ،ممضي في 28 ماي 1991 ، يحدد القواعد العامة للتنمية والتعمير والبناء ، ج ر عدد 26 ،مؤرخة في 01 يونيو 1991 .

دور الأمن القانوني في المجال الضريبي في ترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر

فالأمن القانوني هو صمام الأمان الذي يوفر الحماية والاستقرار من استصدار قوانين أو تعديلها بصفة مفاجئة تكون عكس التوقعات المشروعة للأفراد. ولكن ليس من المعقول ان تبقى القوانين جامدة وغير مواكبة للأحداث بل يجب ان تتماشى مع التطورات بصفة مدروسة وسلسة لإضفاء التلاؤم مع الاحتياجات الجديدة للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، لا تكون بصفة انزال قانوني يحدث التضخم ولا الاقتضاب الذي يفرز العجز والقصور القانوني ، لان الهدف من الأمن القانوني هو البحث عن الاستقرار التشريعي والابتعاد عن عنصر المفاجئة ، والحد من تجاوزات السلطة المزاجية لتحقيق اكبر نسبة من الحماية للأفراد في حرياتهم وحقوقهم ، واذا كان لابد من اصدار نصوص قانونية فالواجب ان تصاغ برصانة ودقة وسلاسة يستوعبها العام والخاص .

لان جوهر العملية الاستثمارية الاول ، الذي يتفقد ويتفحصه المقبل على الاستثمار ، هو القوانين ودرجة ثبات التشريع والضمانات القانونية التي تضمن مصالحه ، الى جانب مصداقية الدور الذي يلعبه القضاء . وكل هذا يدخل في خانة الأمن القانوني الذي يشجع الاقبال على الاستثمار اذا توفر أو العزوف اذا لم يتوفر .

إلا أننا لا ننكر جهود المشرع الدائمة والدؤوبة في سعيه الى تجسيد الامن القانوني من فكرة الى مبدأ على أرضية الواقع وهذا ما لمسناه من خلال قوانين الاستثمار كقانون 16-09³⁶ وقانون الاستثمار 22-18 الذي يرسخ في المادة 03 منه لمبادئ الحرية الاستثمارية ، والشفافية والمساواة وكذا الضمانات القانونية وحق الوصول الى المعلومة وحق الملكية والى غيرها من متطلبات الأمن القانوني التي كفلها المشرع للمستثمر بصفة عامة .

أما المستثمر الفلاحي فقد لقي عناية أقل ما نقول عنها انها خاصة ، من الجانب الضريبي والتسهيلات والتحفيزات من جانب العقار الفلاحي ، والعتاد الفلاحي الذي يدخل في العملية الاستثمارية اما بالاعفاء الجمركي او التخفيض والانظمة التحفيزية وانظمة المناطق ، والتي تصب كلها في صالح المستثمر ذو النية السليمة للاستثمار ، وبالرغم من ذلك تبقى النقائص التي تعكر تواجد الأمن القانوني

³⁶ قانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار ، مؤرخ في 03 غشت 2016 ، ج ر عدد 47 صادرة بتاريخ 22 اوت 2001 .

دور الأمن القانوني في المجال الضريبي في ترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر

في المجال الضريبي لتشجيع الاستثمار الفلاحي في الجزائر وهو مقدور عليها اذا تضافرت الجهود تحت نية الاصلاح وخدمة الصالح العام .

وفي الأخير خلصنا إلى مجموعة من النتائج تطلبت منا ابداء بعض الاقتراحات من خلال ورقتنا البحثية هاته نوجزها فيما يلي:

- على المشرع التركيز على الدراسات الاستشرافية والبيئية بين مختلف التخصصات ذات المدى المتوسط و البعيد .

يجب التركيز على خبرات الدول الرائدة في مجال الأمن القانوني في المجال الضريبي والاستفادة منها مع مراعات خصوصيات بلادنا .

على المشرع الجزائري الاستعانة برأي فقهاء القانون في ميدان الأمن القانوني ، واشراك مؤسسات التعليم العالي المختصة ورجالات القضاء في العملية التشريعية و مواكبة الرقمنة .

فتح باب الاجتهاد القضائي وتعزيز دور القاضي في ارساء مبدأ الامن القانوني .

- اعادة النظر في انتخاب نواب الشعب وتقديم شرط الاكاديمية والنخبوية في انتخاب ممثلي الشعب ، لان المسؤولية التي عاتقهم تخص أمة تطمح للرقى والازدهار .

- استعمال الاسلوب الأنسب واللغة البسيطة لمخاطبة الجمهور .

- يجب حصر السلطة التنفيذية في مجالها ، والابتعاد عن القرارات المزاجية والغير مدروسة النتائج وتفعيل الدور الحقيقي للبرلمان .

قائمة المراجع :

اولا الوثائق القانونية :

دور الأمن القانوني في المجال الضريبي في ترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر

- 1 - التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 20-420 ماضي في 30/12/2020 ، ج ر عدد82 ، مؤرخة في 30 ديسمبر 2020.
- 2 - قانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار ، مؤرخ في 03 غشت 2016 ، ج ر عدد47 صادرة بتاريخ 22 اوت 2001.
- 3 - قانون 22-18 مؤرخ في 25 ذي الحجة، عام 1443، الموافق ل 24 يوليو سنة 2022، المتعلق بالاستثمار.
- 4 - أمر 76-104 مؤرخ في 09 ديسمبر 1976 يتضمن قانون الضرائب غير المباشرة .
- 5 - قانون الاجراءات الجبائية المعدل والمتمم ،لسنة 2024.
- 6 - المرسوم التنفيذي رقم 12-334 المؤرخة 18/ 09/ 2012 المتعلق بالمحرر الجبائي، الصادر في ج ر، رقم 72 المؤرخة في 12/ 09/ 2012 .

ثانيا الكتب :

- 1 - ايت عودية محمد بلخير ، الامن القانوني ومقوماته في القانون الجزائري ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2018.
- 2 - يسري محمد العصار ، دور الاعتبارات العلمية في القضاء الدستوري ، دار النهضة العربية ، القاهرة ط1 ، سنة 1999.
- 3- عبد الرزاق حسين ياسين ن المدخل لدراسة القانون وفقا لاحكام قانون المعاملات المدنية الاتحادي رقم 15 ، سنة 1935 ، لدولة الامارات العربية المتحدة ، الكتاب الاول ، نظرية القانون ، ط 2 لسنة محمد زيلاجي ، اصلاح القضاء دعامة لتحقيق الامن القانوني وضمانة لحق النقد

ثالثا الرسائل الجامعية :

دور الأمن القانوني في المجال الضريبي في ترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر

- 1 - بلحمزي فهيمة ، الأمن القانوني للحقوق والحريات الدستورية ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، سنة 2017.
- 2 - محمد زنون ، الأمن القانوني للملزم باداء الضريبة ، رسالة دكتوراه ، السنة جامعة القاضي عياض ، مراكش المغرب ، عام 2018./2019
- 3 - خليفة جنيدي ، التحفيزات المالية كألية لجلب الاستثمار الاجنبي في التشريع الجزائري ، اطروحة دكتوراه ، قانون الاستثمار ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عمار ثليجي الاغواط ، سنة 2020.

رابعاً المقالات :

- 1 - يوسف عبيدات ، الأمن القانوني ودوره في تحفيز الاستثمار ، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ، السنة الثامنة ، جزء 2 عدد 9 سنة 2021.
- 2 - محمد سالم كريم دور القضاء الدستوري في تحقيق مبدأ الأمن القانوني ، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ، جامعة القادسية ، سوريا ، عدد 2 ، المجلد 8 ، كانون الاول ، سنة 2017.، ايت عودية محمد بلخير
- 3 - شول بن شهرة ، ايت عودية محمد بلخير، الأمن القانوني كقيمة جاذبة للاستثمار الاجنبي في الجزائر ، دراسات في الوظيفة العامة ، المجلد 3 ، عدد 2 ، ديسمبر 2018.
- 4 - محمد بوكماش، خلود كلاش ، مبدأ الأمن القانوني ومدى تكريسه في القضاء الاداري ، مجلة البحوث والدراسات ، عدد 24 سنة 2017.
- 5 - وليد حسن المدلل ، سيادة القانون وادوات الرقابة والمسائلة في قطاع غزة في ضل الانقسام ، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية ، المجلد 23 ، عدد 2، سنة 2015.

دور الأمن القانوني في المجال الضريبي في ترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر

- 6 - عبد الرزاق حسين ياسين ن المدخل لدراسة القانون وفقا لاحكام قانون المعاملات المدنية الاتحادى رقم 15 ، سنة 1935 ، لدولة الامارات العربية المتحدة ، الكتاب الاول ، نظرية القانون ، ط 2 لسنة 1999
- 7 - محمد زيلاجي ، اصلاح القضاء دعامة لتحقيق الامن القانوني وضمانة لحق النقد ، مجلة المناصرة ، عدد 16 ، سنة 2014.
- 8 - عبد الحق لخداري ، مبدا الامن القانوني ودوره في حماية حقوق الانسان ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تبسة ، سنة 2016.
- 9 - عبد الله لعويجي ، الامن القانوني وعوائق تحقيقه في الجزائر، مقال مجلة البحوث في العقود وقانون الاعمال ، مجلد2 ، عدد2 سنة 2019.
- 10 - محمد علاوي ، معوقات تحقيق الامن القضائي ، حالة الجزائر نموذجا ، جامعة العلوم السياسية والقانون ، المركز الديمقراطي العربى ن برلين ، المجلد 03 ، عدد 15 ، سنة ماي 2019.
- 11 - مريم ياحي ، الامن القانوني والاستثمارات في الجزائر ، مجلة الدراسات والبحوث القانونية ، جامعة المسيلة ، عدد 9 سنة 2018.
- 12 - محيي محمد سعد ، دور القانون في تكوين ثقافة الانسان ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، سنة 2004.
- 13 - قسايسية عيسى ، المحرر الجبائي في القانون الجزائري ،المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية ، سنة2012